١- العلاقات السياسيّة الداخليّة

ويشتمل هذا المبحث على العناوين التالية:

١- تنظـيم الإســلام للجانــب السياسي

٢- مبادئ النظام السياسي في الإسلام

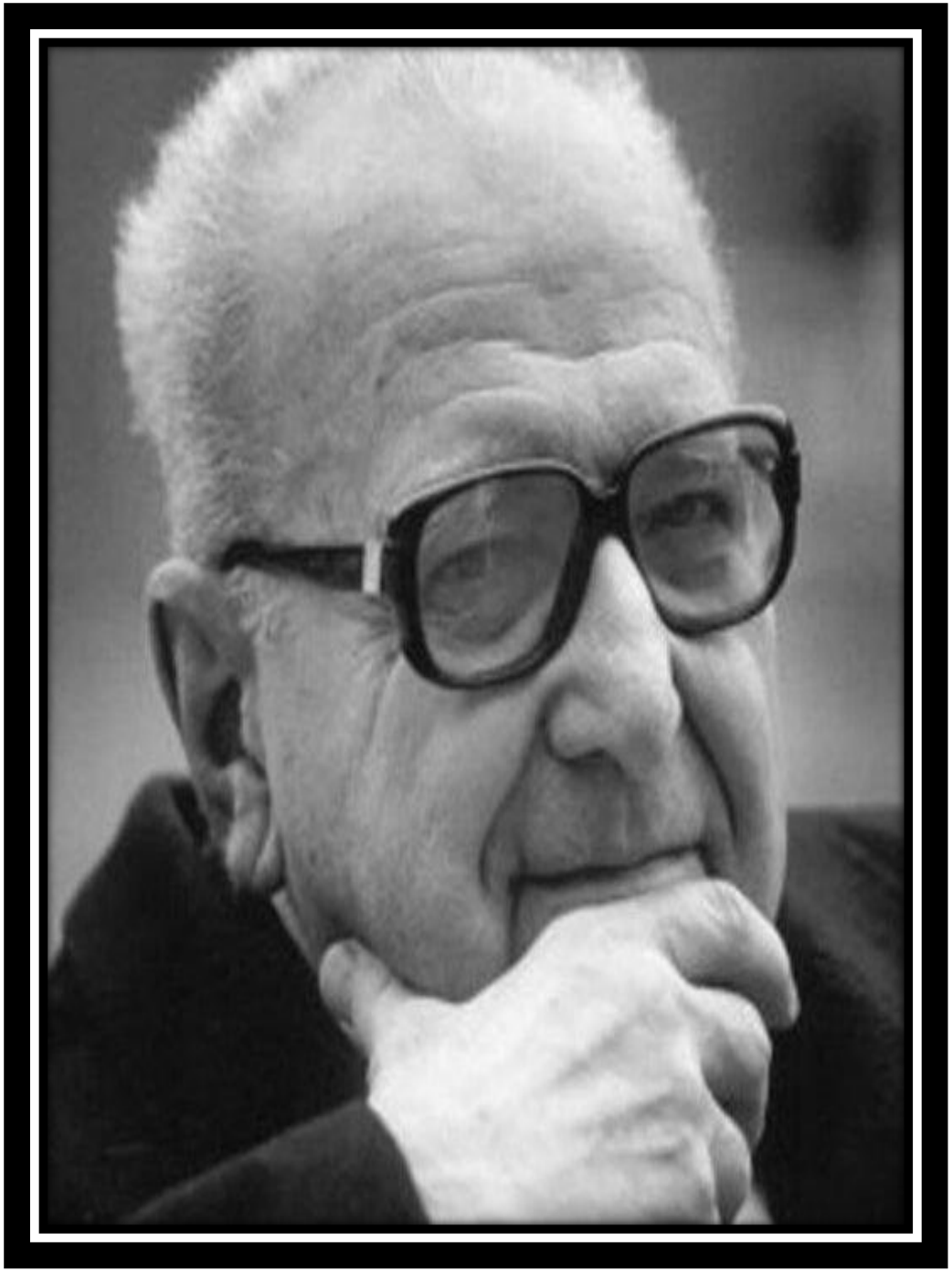

" بِفضل مبدأي الإسلام الأساسيين:

١- مبدأ السلطة لله وحده: وهو الذي يجعل كل سيادة اجتماعيّة نسبيّة.
٢- ومبدأ الشورى: الذي يستبعد أيّة وساطة بين الله والشعب.

يُزَالُ في آنٍ واحد، أيّ استبداد مطلق يُضفي القداسة على السلطة، ويصبو إلى أن يجعل من القائد إلهاً على الأرض. "

-الفيلسوف الفرنسي الشهير روجيه جارودي الذي قال أيضاً:
" الحمد لله أنّي عرفتُ الإسلام قبل أنْ أعرفَ المسلمين. "

أوَّلاً: تنظيم الإسلام للجانب السياسي

إنّ الإسلام دين شامل ، نظّم كلّ شؤون الحياة وجوانبها بما في ذلك شؤون الحكم والدولة والسياسة، وتميّز بهذا النظام عن كلّ النظم الوضعيّة.

يزعم بعض الناس أنّ الإسلام إنما جاء لينظّم علاقة الإنسان بربّه، ويوجّهه إلى العمل لآخرته ليس أكثر، فالإسلام - بزعمهم- دين لا دولة، وآخرة لا دنيا، وسلطته محصورة في المحراب لا تجاوز جدرانه، وسيطر فريق من هؤلاء على نظم الحكم في العالم الإسلامي، وطبّقوا نظم الاستعمار ونحّوا الإسلام بعيداً.

والحقيقة أنّ إقامة نظام يحكم بالإسلام، هو من ضرورات الدين القاطعة الواضحة، التي لا يسع أحداً إنكارها، وممّا يدل على ذلك:

الرد الأول

١- تضافرت النصوص قاطعة الثبوت والدلالة التي تأمر بالحكم بالإسلام، وتشدد في النكير على من لا يُحَكِّم الإسلام في كلّ شؤون الحياة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ المائدة: ٤٤

وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾ النساء: ٦٠

الرد الثاني

٢- الأمر بإقامة بعض أحكام الإسلام، يقتضي وجود دولة إسلاميّة تُطبّق ذلك.

لأنه إذا كانت بعض معالم الإسلام مثل الصلاة، يُمكن أن تُقام على المستوى الفردي دون دولة، فإنّ جانباً من أحكام الإسلام لا يمكن أن يُقام دون وجود دولة تُقيمُه، مثل:

إقامة العدل، والقضاء بين الناس، والجهاد، والنظام الجنائي، ومعلوم أنّ ما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب.

الرد الثالث

٣- تضافرت نصوص كثيرة تشتمل على مفردات النظام السياسي وتأمر بإقامته، مثل:

أ-النصوص التي ذكرت الإمام العادل.

ب- والنصوص التي ذكرت البيعة، مثل قول النبي ﷺ : « من مات وليس في عنقه بيعة ، مات مِيتةً جاهلية».

أفكّر: لم يرد لفظ (الدولة) في النصوص الشرعيّة الآمرة بإقامة حكم الله تعالى، لماذا؟

الرد الرابع

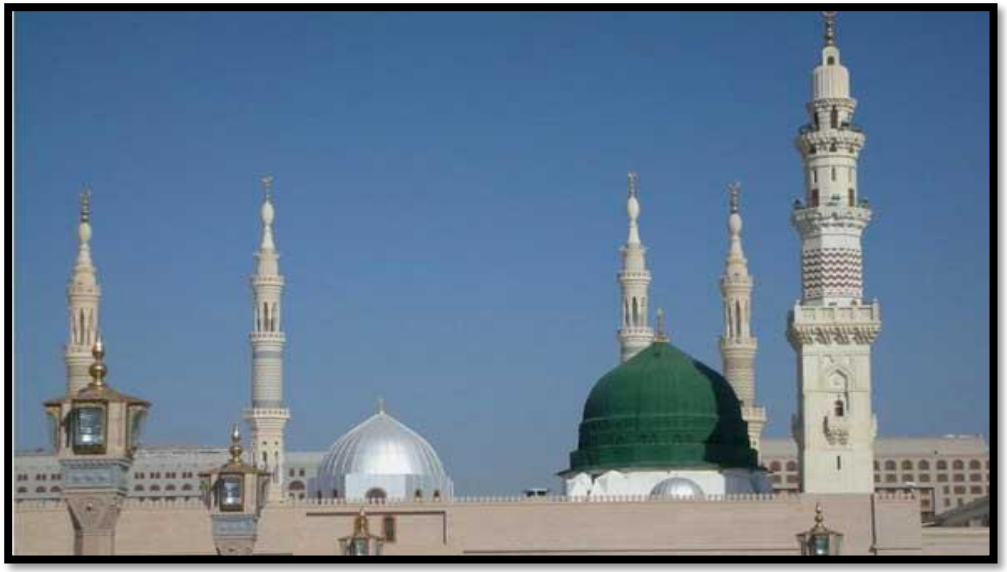

٤- أسس النبي ﷺ دولة ونظام حكم، ونظّم شؤون الأمة، وأرسى قواعد العدل في المجتمع، وقاد الجيوش، وكاتب الملوك، وأرسل السفراء.

وعلى هدي النبي ﷺ سار صحابته من بعده، وأقاموا دولة ونظام حكم، حتى إنهم انشغلوا عن دفن النبي ﷺ بأمر تعيين خليفة من بعده، دلالة على أهميّة وجود دولة إسلاميّة ونظام حكم إسلامي، وكذلك فعل المسلمون وأقاموا دولة الإسلام قروناً متطاولة.

أناقش: يزعم كثير من العَلمانيين أن مقصد الإسلام ليس هو هذه الحياة الدنيا الحقيرة التافهة، وإنما الحياة الآخرة الباقية، وأنّ الإسلام أسمى وأشرف من أن يتلطّخ بوحل السياسة وأكاذيب الساسة!

ثانياً: مبادئ النظام السياسي في الإسلام

١- أمرت نصوص الشريعة بإقامة حكم الله تعالى، ولم يترك الإسلام هذا الجانب من غير قواعد تحكمه ومبادئ توجّهه:

أ- فقد حدّدت الشريعة المبادئ العامة لنظام الحكم والمقاصد التي يسعى لتحقيقها.

ب- بل لقد عرضت الشريعة لجُملة قضايا كالحاكميّة التي هي لله تعالى، وكالبيعة التي تؤكد أنّ الحكم في الإسلام نظام تعاقديّ بين الإمام والرعيّة وأنه يقوم على الاختيار الحرّ، ذلك فضلاً عن الحديث في العدالة والمساواة ونُصرة المستضعفين والنُّصح للحاكم والرعيّة والدفاع عن الأوطان والأموال والأعراض، وهي جميعها من صميم عمل الدولة.

سُورَةُ المَائِدَة

وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم
بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ
بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم
بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ٤٩ أَفَحُكۡمَ
ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠

ثانياً: مبادئ النظام السياسي في الإسلام

٢- وكذلك ترك لنا النبي الكريم ﷺ تجربة تطبيقيّة رائعة في الحكم والإدارة، وكذلك صحابته الكرام، تجربة تشكّل ثروة هائلة مما يمكن أن يُقتدى به في شؤون الحكم والسياسة ورعاية مصالح الأمة.

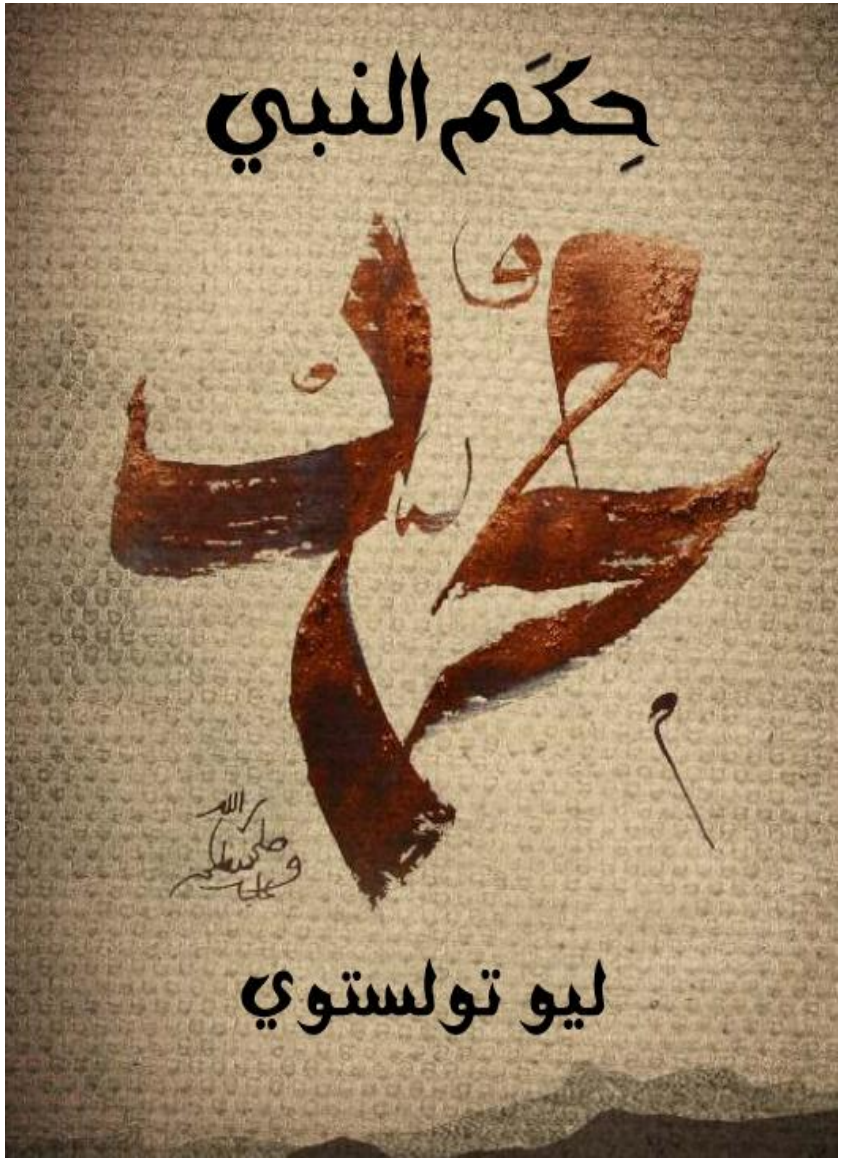

ثانياً: مبادئ النظام السياسي في الإسلام

٣- وذلك كلّه من غير رفضٍ لما توصّل إليه الناس في زماننا من أدوات ونظم للحكم وإدارة شؤون الرعيّة.

فمع أنّ الإسلام لم يترك جانب الحكم والسياسة من غير تنظيم وتوجيه، إلا أنّ الملاحظ أنّ الإسلام قد أرسى الأسس العامة لذلك وقرر المبادئ الأساسيّة دون أن يخوض في التفاصيل التطبيقيّة، تاركاً مثل هذه التفاصيل للناس حسب اختلاف الزمان والمكان وحسب ما يصل إليه الإنسان من تطوّر في الوسائل، ولا شكّ أنّ هذا يدل على مرونة الإسلام في نظامه السياسي.

ثانياً: مبادئ النظام السياسي في الإسلام

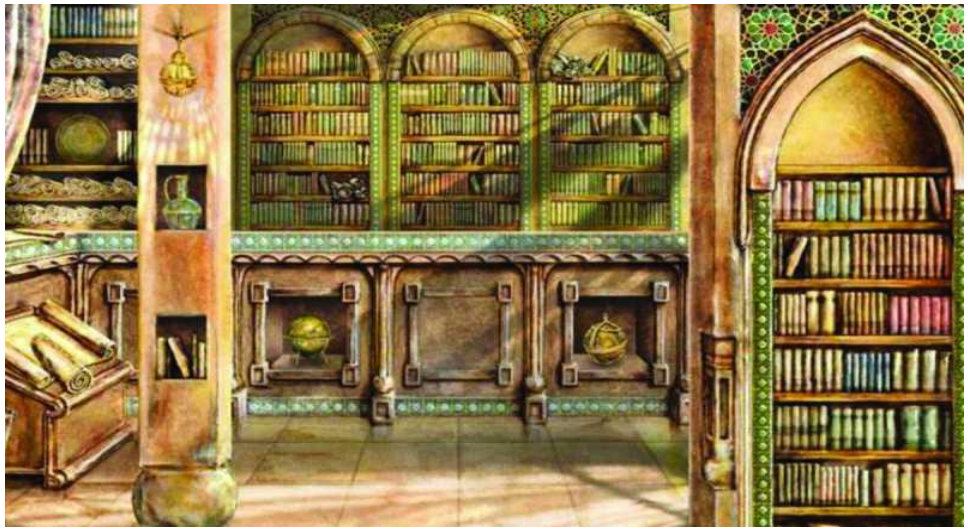

أمثلة على مرونة النظام السياسي في الإسلام:

١- الإسلام مثلاً لم يُقَيِّد الناسَ بشكلٍ معيّن للحكومة، ولا بعدد محدد لأعضائها.

٢- كما أنه لم يحدد طريقة معيّنة لانتخاب رئيس الدولة، ولا مدّة معيّنة لرئاسته.

٣- وهو لم يحدّد آلية معيّنة لاتخاذ القرار السياسي.

٤- بل ولم يحدّد آليّات معيّنة لتطبيق الشورى التي أكّد عليها في آيات تُتْلى على رؤوس الأشهاد إلى يوم الدين.

ثانياً: مبادئ النظام السياسي في الإسلام

وكلّ ما يستحدثه الإنسان في هذا الإطار ويتوصّل إليه من آليات:

١- ثبتت فاعليّتها

٢- ولا تتعارض مع مبادئ الإسلام ومقاصده في الحكم

فإنّ المسلم مأمور باتّباعه، ولا يجوز للمسلمين الجمود على آليات ونظم قديمة، حتى لوكانت آليات اتبعها المسلمون في إدارة الحكم عبر تاريخ الإسلام المديد. والحكمة ضالة المؤمن، وكل أمة تفيد من غيرها،وقد أفاد المسلمون من غيرهم ، والحضارة فعلٌ تركميّ تتوارثه الأجيال وتزيد فيه باعتبار ذلك من باب المشترك الإنسانيّ.

الحكمة ضالة المؤمن و بنوا الإسلام بها أولى

حيث تجدها فعليك بها عنها أبدا لا تتخلى

في القلب خواطر عن أمم في واقعها قيم مثلى

في القلب خواطر عن مثل بحضارتنا كانت أصلا

ثانياً: مبادئ النظام السياسي في الإسلام

وفيما يلي نعرض لأهم مبادئ الإسلام ومقاصده في نظام الحكم:

- الحاكميّة لله تعالى
- العدل
- البيعة والاختيار
- الشورى
- ضمان الحقوق والحريات العامة

١- الحاكميّة لله تعالى

تستند الدولة الإسلامية إلى أحكام الشريعة، وهذه الأحكام تنطبق على الحاكم والمحكوم على حد سواء، فالحاكم:

١- منفِّذ للأحكام وليس مشرّعاً لها.

٢- ليس له امتيازات خاصة تبيح له ما هو محظور على الناس.

٣- وينطبق عليه ما ينطبق على غيره من الأمة.

٤- الحاكم يكتسب الشرعيّة بقدر ما يكون مطبّقاً لهذه الأحكام، ويفقدها بقدر ما يتنكّر لهذه الأحكام، كما قال النبي ﷺ: «لا طاعة في معصية إنما الطاعة في معروف».

وقال أبو بكر رضي الله عنه: « أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله، فلا طاعة لي عليكم».

٢- العدل

العدل أساس كل حكم صالح وناجح، وقد أمر الإسلام الحاكمين بالعدل بين الناس.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ ﴾ النساء: ٥٨

وقد وعد الإسلام الحاكم العادل بالأجر العظيم عند الله تعالى، حتى جعل الإمام العادل مع الذين يظلّهم الله بظلّه يوم القيامة، يوم لا ظلّ إلا ظله تعالى، كما توعّد الظالمين بأوخم العواقب في الدنيا وأشدّ العذاب في الآخرة.

فنظام الحكم الإسلامي هو النظام الذي يوصل الحقوق إلى أصحابها، ويُنصف المظلومين والمستضعفين، ولا يعتدي على الناس بغير حق، ويتنزّه عن إهدار المال العام أو أكله بالباطل.

٢- العدل

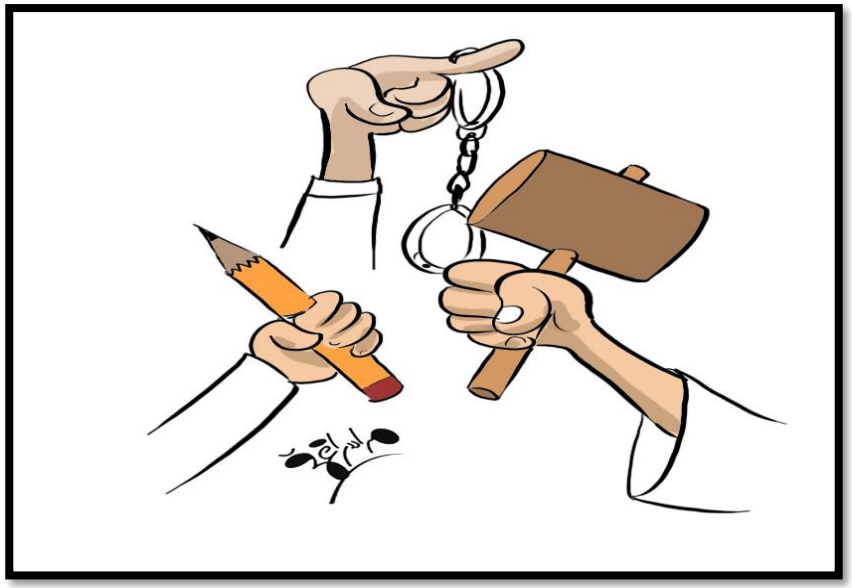

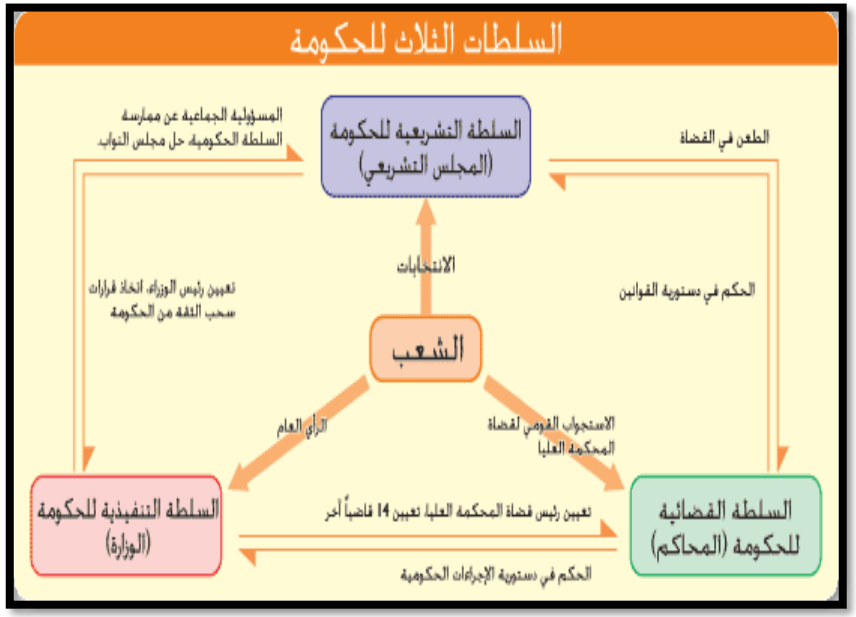

والإسلام لا يمانع بالأخذ بالمبادئ الدستوريّة الحديثة التي تعمل على تقرير العدل، مثل:

١- ضرورة تقنين الفقه الإسلامي (أي: صياغته في نصوص وقواعد قانونية محددة وواضحة يسهل الاطلاع عليها والتحاكم والتقاضي على أساسها).

٢- ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، وهي: (التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائية)، وهو مبدأ لا يصعب تبنّيه في عهد الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، حيث كان الخليفة نفسه يخضع لسلطة القضاء ولحكم الشرع كأيّ فرد من الأمة.

٣- ومثل سنّ تشريعات صارمة لا تسمح للسلطة التنفيذيّة بتجاوز صلاحياتها والتغوّل على السلطات الأخرى.

٣- البَيعة والاختيار

المقصود بـ (البيعة والاختيار) :

التعاقد الاختياري بين الأمة والحاكم، على أساس التزام الحاكم بمبادئ النظام السياسي في الإسلام، والتي منها رعاية الحكام لمصالح الرعيّة، وفي المقابل يلتزم أفراد الأمة بطاعتهم بالمعروف، ما داموا ملتزمين بتلك المبادئ.

١- فالحاكم في الإسلام لا ينصّب حاكما، إلا باختيار الناس ورضاهم، والنبي ﷺ نفسه، لم يأتِ إلى المدينة المنوّرة إلا باختيار أهلها ورضاهم ورغبتهم في تحكيم الإسلام، وتمثّل هذا الاختيارُ في بيعتي العقبة الأولى والثانية. والخلفاء الراشدون لم تثبت الخلافة لأيّ منهم، إلا بعد أن بايعهم أكثر المسلمين آنذاك.

٢- كما يرفض الإسلام أخذ الحكم بالقوة أو توريثه في سلالة معيّنة. فقد مات النبي ﷺ دون أن يعيّن خليفة من بعده، مع ما في ذلك من احتمال أن يتنازع الناس من بعده وتضيع في لحظة كلّ جهود النبي ﷺ طوال ثلاث وعشرين سنة. فهل أغفل النبي ﷺ ذلك ساهياً، وهو بيّن تفاصيل قضايا أقلّ أهميّة، مثل قضايا النظافة واللباس؟! لقد أراد النبي ﷺ أن يؤكّد أن تعيين رئيس الدولة إنما هو حق للأمة وباختيارها، دون فرض من أحد أو وصاية من أحد.

٤- الشورى

المقصود بـ (الشورى) : أن تكون إدارة شؤون الناس واتخاذ القرارات بشأن ذلك، على أساس جماعي يقوم على اختيار الناس ورضاهم واستشارتهم، ثمّ السير وَفق ما يشيرون به، بدل تفرّد الحاكم وحده بالقرار في كل ذلك.

وقد أوجب الإسلام إقامة الشورى، وألزم الحاكم باستشارة الناس واتّباع ما أشار به **أهل الحل والعقد** في البلد، قال تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ ﴾ آل عمران: ١٥٩

بل لقد جعل الإسلام الشورى صفة لازمة للمؤمنين، مثل الصلاة والزكاة، وذلك في سورة من القرآن الكريم خُصّت باسم (سورة الشورى) للدلالة على أهميّة الشورى، حيث قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ الشورى: ٣٨

لذا فلا عجب أن كان النبي ﷺ أكثر الناس استشارة لأصحابه.

أفكّر: في فائدتين من فوائد الشورى.

٤- الشورى

ومن مظاهر الحكم الشوري في الإسلام:

١- أنّ الحاكم في الإسلام لا يُبرم أمراً عاماً إلا بعد أن يستطلع أراء الناس وأولي الرأي فيهم خاصة.

والإسلام لا يعرف « الحاكم المُلهَم» ولا « الزعيم المسدد» ولا « القائد المعصوم»، الذي يرى ما لا يراه الناس ويبصر ما لا يبصرونه. بل لقد قال تعالى في ذم فرعون: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٢٩﴾ ﴾ غافر: ٢٩

ولو كان لأحد من حقّه أن يزعم الإلهام والاستغناء عن رأي الناس وأهل الاختصاص منهم، لكان هو النبي ﷺ لأنه يُوحى إليه. ومع ذلك فإنّ النبي ﷺ كان أكثر الناس استشارة لأصحابه، بل وربما نزل عن رأيه لقول أهل الرأي وانُّهى فيهم.

أ- فقد نزل إلى رأي الحباب بن المنذر ﷺ في معركة بدر.

ب- واستشار في غزوة أحد، وكان رأيُهُ أن يبقى المسلمون في المدينة، ورأي أكثر المسلمين أن يخرجوا إلى المشركين، فترك رأيه وأخذ برأي الأغلبيّة، وذلك كي يرسم لنا منهجاً في احترام الحاكم لرأي الأغلبيّة.

أناقش: يردد بعض الناس مقولة: أنّ حكم الأغلبيّة ليس معياراً للصواب، وربّما يستدلون ببعض الآيات القرآنيّة، من مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ يوسف: ١٠٣

٤- الشورى

ومن مظاهر الحكم الشوري في الإسلام أيضاً :

٢- أنّ الحاكم يُنتقد ويُساءل باعتباره مسؤولاً عن قراراته وسياساته بل ومسؤولاً عمّا يجري في البلاد في ظلّ حكمه.

ولا يعرف الإسلام حاكماً لا يُسأل عما يفعل، وإنما الذي لا يُسأل عمّا يفعل هو الله تعالى وحده، كما لا يعرف الإسلام حاكماً يلتصق بكرسيّ الحكم لا يتزحزح عنه مهما فعل إلا بالموت أو الانقلاب.

أ- فهذا أبو بكر الصديق ﷺ يخاطب الناس قائلاً: « إن أحسنت فأطيعوني وإن أسأت فقوّموني».

ب- وخطب عمر بن الخطاب ﷺ في الناس فقال: « اسمعوا وأطيعوا » حتى قاطعه أحدهم قائلاً: (لا سمعاً ولا طاعة يا عمر)، وكان اعتراض الرجل على أنّ كل واحد من المسلمين أصابه ثوب، وعمر أصابه ثوبان، فاستعان عمر ﷺ بابنه عبد الله ﷺ الذي بيّن للناس، أنه إنما أعطى حصته لأبيه، وعندها قال الرجل: (الآن السمع والطاعة يا أمير المؤمنين)

د. مصطفى السباعي (رحمه الله)
١٩١٥م. - ١٩٦٤م.

يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله:

" كان العالم القديم والوسيط ينكر على الشعب حقه في الإشراف على أعمال حكّامه، كما يجعلون الصلة بينه وبين الحاكم صلة بين العبد وسيّده، فالحاكم هو السيّد المطلق يتصرّف بالشعب كما يشاء، وكانت المملكة تعتبر ملكاً خاصاً بالملك، تورث عنه كما تورّث بقيّة أملاكه، وظلّ الأمر كذلك حتى قامت الحضارة الإسلاميّة تعلن – فيما تعلن من مبادئها – أنّ الشعب هو صاحب الحق في الإشراف على حكّامه، وأن هؤلاء ليسوا إلا أُجَراء يسهرون على مصالح الشعب وكرامته بأمانة ونزاهة. وفي هذا يقع لأول مرّة في التاريخ، أن يحاسب فردٌ من أفراد الشعب حاكمَه عمّا يلبس من أين جاء به، فلا يُحكم عليه بالإعدام ولا يُقاد إلى السجن ولا يُنفى من الأرض، ولكن يقدّم له الحاكم حسابه حتى يقتنع ويقتنع الناس."

من كتاب: من روائع حضارتنا

الموقف من الديمقراطيّة

لا شكّ أن الديمقراطيّة بمعناها البسيط، باعتبارها حكم الشعب لنفسه، إنما هي نتاج فلسفة غربيّة، قد تختلف مع الرؤية الإسلاميّة لنظام الحكمفي بعض جوانبها، حيث إنّ الديمقراطيّة في بعض جوانبها، قد تخالف مبدأ الحاكميّة لله تعالى كما لو اختار غالبيّة الشعب الاحتكام لغير الإسلام.

بيد أنّ هذا التخوّف، كما يرى بعض المفكّرين، غير متصوّر في مجتمع إسلامي، إذا تُرِك الخيارُ له، لأنه سيختار الحكم بالإسلام حتماً.

فهذه المخاوف ، وكما يقول الشيخ الغزالي، سوف تنتفي مع أيّ دستور ينصّ على أنّ الإسلام دين الدولة، إذ يستحيل معه الخروج على شيء من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

ونحن مع كلّ ما سبق ، نفضّل التمسّك بمصطلح الشورى الذي له دلالاته الحضاريّة والثقافيّة الخاصة بنا، ونؤثر التمسّك بمفهوم الشورى الذي فرضه الإسلام وطبّقه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون رضي الله عنهم، ولكن ، دون أن يحول ذلك من الإفادة من الآليات الحديثة للديمقراطيّة ونظم الحكم والإدارة، مثل: طرق تنظيم الانتخابات، وطرق تشكيل المجالس النيابيّة والبلديّة، وطرق اختيار رئيس الدولة. ذلك أنّ هذه الآليات ليست إلا وسائل محايدة، وليست مذهباً ولا اعتقاداً، حتى توصف بالكفر أو الإيمان.

٥- ضمان الحقوق والحريّات العامة

كفل الإسلام لكل مواطن في الدولة الإسلاميّة الحقوق والحريّات العامة وقرّر حرمة كلّ مواطن واحترام نفسه وماله وخصوصياته، ومَنَعَ الحاكمَ أو غيره من الاعتداء عليها. ونقتصر هنا على الحديث في الحقوق السياسيّة، حيث كفل الإسلام هذه الحقوق العامة لكلّ مواطن في الدولة، كحقّه في إبداء آرائه السياسيّة ، ونقد السلطة الحاكمة ، والمعارضة السياسيّة السلميّة، وتكوين أحزاب سياسيّة.

٥- ضمان الحقوق والحريّات العامة

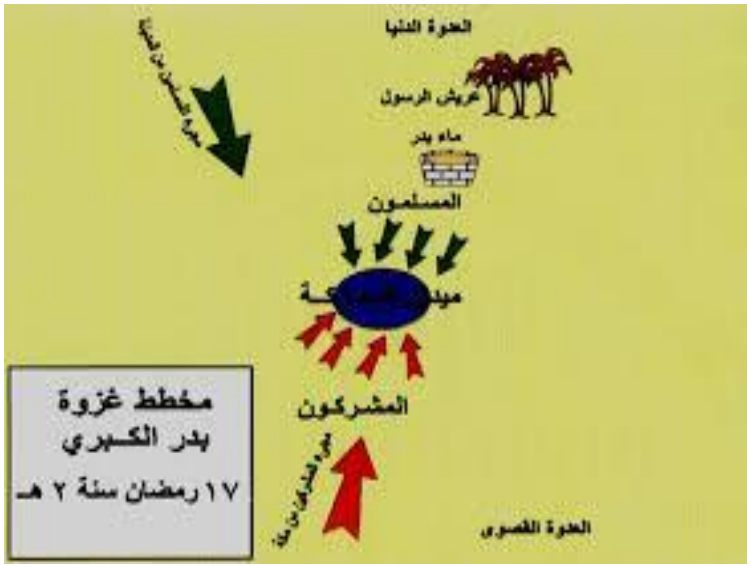

وقد علّم النبي ﷺ صحابته أن يمارسوا هذه الحقوق والحريّات السياسيّة حتى معه نفسه ﷺ، فهذا الحُبَاب بن المنذر يُبدي رأيه في المنزل الذي نزل فيه النبي ﷺ في غزوة بدر قائلاً: (يا رسولَ اللهِ أرأيتَ هذا المنزِلَ أَمَنْزِلاً أَنْزَلَكَهُ اللهُ ليسَ لنا أن نَتَقَدَّمَهُ ولا نَتَأَخَّرَ عَنْهُ، أمْ هو الرأيُ والحَرْبُ والمكِيدَةُ؟ قال: بل هوَ الرأيُ والحربُ والمَكِيدة. فقالَ: يا رسولَ اللهِ فإنَّ هذا ليسَ بِمَنْزِل، فانهضْ بالناس حتى نأْتِيَ أدْنَى ماءٍ من القوم، فَنَنْزِلَهُ ثُمَّ نُغَوِّرُ ما وراءهُ من القُلُب، ثمَّ نَبْني عليهِ حَوضاً فَنَمْلَؤُهُ ماءً، ثمّ نقاتلُ القومَ فَنَشْرَبُ ويَشْرَبونَ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : لقَدْ أَشَرْتَ بالرأْيِ، فَنَهَضَ رسولُ اللهِ ﷺ وَمن معهُ من الناسِ، فسارَ حتى إذا أتى أدنى ماءٍ من القومِ نَزَلَ عليهِ، ثُمَّ أمَرَ بالقُلُبِ فَغُوِّرَتْ، وبنى حوضاً على القليبِ الذي نَزَلَ عَلَيْهِ فَمُلِئَ ماءً ثمَّ قذفوا فيه الآنِيَة).

٥- ضمان الحقوق والحريّات العامة

وكان الخوارج قد كوّنوا طائفة من المسلمين لهم آراؤهم الخاصة في الأمور السياسيّة، ومع أنّهم طعنوا في علي ﷺ، وهو رئيس الدولة الإسلاميّة حينها، إلا أنّه جَسَّدَ لنا قواعد الإسلام في السماح بتكوين أحزاب سياسيّة، وفي حقّ المعارضة السلميّة في أن تغيّر عن آرائها، حين قال: (لهم علينا ثلاث: أن لا نبدأهم بقتال ما لم يقاتلونا، وأن لا نمنعهم مساجد الله أن يذكروا فيها اسمه، وأن لا نحرمهم من الفيء ما دامت أيديهم مع أيدينا)، ثمّ قال: (على أن لا تسفكوا دماً حراماً، ولا تقطعوا سبيلاً، ولا تظلموا ذمّياً) ثمّ لم يقاتلم حتى خرقوا هذه الشروط. للمزيد يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

https://alabasirah.com/node/535

٥- ضمان الحقوق والحريّات العامة

حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي :

إنّ كفالة الإسلام لحقوق الإنسان الخاصة والعامة لا تقتصر على المسلمين فقط، بل تشمل أيضاً غير المسلمين داخل المجتمع الإسلامي.

- فقد قرّر الإسلام حُرمة نفس كل مواطن وماله واحترام خصوصيته.

- وحقّه في التزام دينه وممارسة شعائره حتى لولم يكن مسلماً، في احترام للتعددية الدينيّة على قاعدة: (لكم دينكم وليَ دين).

- فغير المسلمين في المجتمع الإسلامي لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، فيما يتعلّق بالالتزامات والحقوق المدنيّة.

ولقد كان مجتمع المدينة المنورة النموذج الأمثل للعدل والاشتراك في حقوق المواطنة وواجباتها ، بقطع النظر عن المعتقدات الخاصة للمواطنين، وكانت الصحيفة التي وضعها النبي ﷺ أول دستور بشري يؤسس لمفهوم المواطنة على أساس من العدل والأخوّة، فوق كل اعتبار عرقي أو طبقي أو ديني، وفق هَدي القرآن الكريم الذي خاطب البشر جميعاً وكرّمهم، وقرّر وحدة أصلهم وربّهم.

٥- ضمان الحقوق والحريّات العامة

وفيما يخص الجزية المفروضة على غير المسلمين:

١- فإنّ هذه الجزية إنما كانت بمثابة بدل مالي عن حماية الدولة الإسلامية لمواطنيها غير المسلمين، لأن الإسلام لم يكن يلزمهم واجب الدفاع عن دار الإسلام، حتى قال الفقهاء: إنهم إن اختاروا المساهمة في الدفاع عن البلد باختيارهم، تسقط الجزية عنهم.

٢- على أنّ المسلمين بالمقابل يدفعون التزاماً مالياً إجبارياً هو الزكاة، ولكن لما كانت الزكاة ذات دلالة دينيّة تعبّدية تخص المسلمين، فقد أعفى الإسلامُ غيرَ المسلمين منها، وأوجب عليهم التزاماً مالياً تجاه الدولة سمّاه (الجِزية)، مراعاة لمشاعرهم الدينيّة ، فضلاً عمّا في ذلك من تخفيف عليهم، حيث إنّ مقدار الزكاة يفوق مقدار الجزية.

أفكّر: لم تكن الجزية تؤخذ من النساء، والشيوخ المتقدّمين في السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والصغار، والمجانين، والرهبان، والفقير غير القادر مالياً على دفعها. ماذا يمكن أن أستنتج من ذلك؟!